Ain Shams university
College of Arts
Department of Sociology

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم علم الإجتماع

الأثار الإجتماعية والإقتصادية للمشروعات التنموية المستدامة
" دراسة سوسيولوجية في ولاية صُحار بسلطنة عُمان"

رسالة مقدمة من :

الباحثة / بدرية بنت محمد بن أحمد البلوشي

لإستكمال متطلبات للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب
"علم الإجتماع"

اشراف :

الأستاذ الدكتور/عبد الوهاب جودة عبد الوهاب

الأستاذ الدكتور/ علي محمود أبوليلة

الدكتورة / ايمان الشحات عبد التواب

قسم علم الإجتماع
كليه الآداب
جامعة عين شمس
٢٠١٩

Ain Shams university
College of Arts
Department of Sociology

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم علم الإجتماع

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة : بدرية مُحمد أحمد البلوشي

عنوان الرسالة: الآثار الإجتماعية والإقتصادية للمشروعات التنموية المستدامة

" دراسة سوسيولوجية في ولاية صحار بسلطنة عمان "

الدرجة العلمية : دكتوراه في الآداب "علم الإجتماع"

اسم الكلية : كلية الآداب – قسم علم الإجتماع

لجنة الإشراف

المشرف :	الوظيفة :
الأستاذ الدكتور/ عبدالوهاب جودة عبدالوهاب الحايس	أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع جامعة عين شمس
الأستاذ الدكتور/ علي محمود أبوليلة	مدرس علم الإجتماع بالكلية
الدكتورة/ إيمان شحاته عبدالتواب	مدرس علم الإجتماع بالكلية

تاريخ البحث: / / ٢٠٠٨

الدراسات العليا

ختم الإجازة :	أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠	/ / ٢٠
موافقة مجلس الكلية	موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠	/ / ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

"التوبة : ١٠٥"

ملخص البحث:

هدف البحث إلى الكشف عن: الآثار الإجتماعية والإقتصادية المترتبة على نمو المشروعات التنموية المستدامة، ومدى تأثيرها على الأسرة العمانية في مدينة صحار. ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

١. رصد وتوصيف منظومة المشروعات التنموية الوطنية الكبرى المقامة في مدينة صحار.
٢. الوقوف على مدى وعي الأسر العمانية بالمشروعات الإقتصادية في مدينة صحار وتأثيرها على الإقتصاد المحلي، وموقفهم منها بالنسبة لمناطقهم المحلية.
٣. الكشف عن الآثار الإقتصادية للمشروعات على الأسر الموجودة في مدينة صحار.
٤. التعرف على الآثار الإجتماعية للمشروعات الإقتصادية على الأسرة العمانية بمدينة صحار.
٥. التعرف على الآثار الثقافية والبيئية للمشروعات الإقتصادية على الأسرة العمانية بمدينة صحار.

- **منهجية البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، استناداً إلى طريقة المسح الإجتماعي بالعينة. وقد تحدد مجتمع الدراسة في مركز ولاية صحار. واعتمدت الدراسة على العينة العمدية بطريقة الحصة، وبلغ حجمها ٣٠٠ مفردة من الأسر. وتم جمع البيانات بإستخدام أداة الإستبيان.

- **نتائج البحث:**

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها على النحو الآتي:

١. الوعي الإجتماعي بالمشروعات التنموية المستدامة.

- ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي بالمشروعات التنموية المستدامة في ولاية صحار، خاصة الوعي بمشروعات: مطار صحار الدولي، وميناء صحار الصناعي، ومشروع الطريق الساحلي، والمنطقة الصناعية.
- تعد الإذاعة والانترنت أهم مصادر تشكيل وعي أفراد المجتمع بالمشروعات التنموية في ولاية صحار.
- يعد توفير فرص عمل للشباب، وتنشيط حركة التجارة، وتنويع مصادر الدخل من أهم فوائد المشروعات التنموية من وجهة نظر عينة البحث.
- ارتفاع الوعي بالمشكلات الناجمة عن تأسيس المشروعات الإقتصادية في ولاية صحار، ومن أهمها: التلوث، وانتشار الأمراض، والإختناقات المرورية، وارتفاع نسبة العمالة الوافدة.

- ارتفاع مستوى الرضا عن الخدمات الحكومية في ولاية صحار، خاصة خدمات الصرف الصحي، والبنية الأساسية.

٢. الآثار الإقتصادية للمشروعات التنموية:

كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الفوائد الإقتصادية داخل ولاية صحار منها: ارتفاع مستوى الإستثمار في العقارات عن طريق تأجير المساكن، وزيادة حركة استثمار الأراضي لدى بعض المواطنين، وتفعيل حركة التجارة المحلية، وتنشيط حركة التجارة بين الولاية وباقي ولايات السلطنة، وانتعاش الصناعات التقليدية (صناعة الحلوى، وغيرها)، والمساعدة في تسويق المنتجات المحلية، وزيادة معدلات التشغيل.

٣. الأثار الإجتماعية للمشروعات التنموية:

كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الآثار الإجتماعية تمثلت في الآتي:

- **أثار على العلاقات الإجتماعية أهمها:** يتمتع السكان بروح المشاركة لبعضهم البعض في المناسبات الإجتماعية المختلفة، **ولا زالت علاقات المودة والتعاون سائدة بين السكان، ومازال السكان يحرصون على التعاون فيما بينهم اثناء الأزمات.**
- **أثار على التماسك الأسري أهمها:** ميل الأفراد المتزوجين إلى الإستقلال في مساكن خاصة بهم عن أسرهم الممتدة، وتمكين رب الأسرة من تحقيق مسؤولياته الأسرية، ولم تعد وظيفة المرأة مقتصرة على الإنجاب والتربية في مجتمع المنطقة.
- **أثار على الحراك الغجتماعي: كشفت الدراسة عن انخفاض مستوى التأثير على الحراك الإجتماعي.**
- **الأثر على الإستقرار الإجتماعي:** زيادة التضامن الإجتماعي بين السكان في الحفاظ على المشروعات التنموية.
- **الأثر على المواطنة والمسؤولية الوطنية:** ساعدت المشروعات السكان على الميل للدفاع عن هوية الوطن والحفاظ على أمنه وسلامته، والحرص على مقدراته وحمايتها، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- **الأثر على جودة الحياة الإجتماعية:** زيادة الدخل الأسري، وزيادة إنفاق الأسر في مختلف جوانب الحياة، والرضا عن مستوى الخدمات الصحية، وخدمات الرعاية الإجتماعية، وارتفاع مستوى المسكن وخدماته، والتمتع بقدر وافر من الحياة الأمنة.
- **التأثير على المسؤولية الإجتماعية:** استقطاب عمالة من الولايات الأخرى، وإتاحة الفرصة للمرأة لشغل مناصب قيادية وإدارية، وإسهام الشركات والمشروعات في دعم ورعاية الجمعيات الخيرية، وتنشيط برامج التطوع والأعمال الخير ية بالولاية.

٤. الآثار الثقافية والبيئية للمشروعات التنموية:

كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الآثار الثقافية والبيئية تمثلت في الآتي:

- **اكتساب القدرات والمهارات الثقافية:** أتاحت المشروعات التنموية الفرصة لإحتكاك المواطنين بالوافدين واكتساب المهارات، كما وفرت الفرصة للعمالة المحلية لإكتساب اللغات الأجنبية، والتعرف على الثقافات الأجنبية المختلفة.
- **تغير منظومة القيم:** زادت لدى أفراد الأسر قيمة العمل، والمعرفة والتعلم، كما زادت قيمة الإستثمار وترشيد الانفاق ، ولا سيما استثمار أوقات الفراغ في أعمال تطوعية.

الأثر البيئي:

كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الآثار الثقافية والبيئية تمثلت في الآتي:

- **المشروعات التنموية والتنوع الحيوي:** تسهم المشروعات التنموية في حماية البيئة ، ولا سيما صيانة منابع المياه كالآبار، وحماية الشواطئ ومياه البحر ، وحماية النباتات، والحفاظ على المحميات.
- **المياه الجوفية واستخدام الأرض:** تبين إسهام المشروعات التنموية في التأثير على الشواطئ البحرية، وتلويث البيئة، والتأثير على الوديان والأخوار، وضعف التخلص من النفايات بطريقة آمنة.
- **المياه السطحية:** أسهمت المشروعات التنموية في صيانة الأفلاج والمحافظة على سلامتها، وصيانة الآبار و منابع المياه.

شكر وتقدير

في مُستَهلِّ هذا البحث، لا يسع الباحثةُ إلَّا أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي ومعلمي **الأستاذ الدكتور/ عبدالوهاب جودة الحايس**؛ أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع، بكلية الآداب جامعة عين شمس والذي لولاه ما كان هذا البحث، فهو من اقترح على الباحثة موضوع البحث، استكمالًا لجهوده العلمية والبحثية في التنمية في سلطنة عمان أثناء إعارته لجامعة السلطان قابوس خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ وحتى سبتمبر ٢٠١٥م، وقد تولَّاني بالرعاية والتشجيع منذ أنْ كان موضوع هذه الرسالة مجرَّد فكرة، وشدَّ من أذرى وشحَذَ همَّتي للدراسة والبحث، حين تفَضل سيادتهُ بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وظلَّ معي طوال رِحلة البحث مخلصًا وصادقًا في توجيهاتهِ السديدة لي، عالمًا متواضعًا ومشجعًا لي على اقتحام ما واجهني من صعوبات رافعاً لإمكاناتي بالأمل دائمًا، فإلى سيادتهِ أَتقَدم بخالِصِ الشكر والعرفان.

كما أَتقدم بخالصِ الشكر والتقدير لأستاذي الجليل المغفور له بإذن الله : **الأستاذ الدكتور/ علي ليلة**؛ أستاذ علم الإجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس، على احتضانهِ ورعايتهِ وتشجيعهِ للباحثة، فقد غَمرني برعايةٍ خاصة، بالإضافَة إلى توجيهاتهِ المستمرة والسديدة طوال فترة البحث خلال فترة إشرافه على الرسالة قبل وفاته، رحم الله أستاذي وجعل مثواه الجنة.

ولا يسعني إلا أنْ أتقدَّم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لسعادة الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحميد؛ أستاذ ورَئيس قسم عِلم الإجتماع بكلية الآداب–جامعة دمياط ، على تفضله بمناقشة هذا العمل العلمي، فله منِّي كل الشكر والتقدير والاعتزاز.

وإنهُ لشرفٌ عظيم للباحثة أن يناقش هذا العمل العلمي: الأستاذ الدكتور/ مصطفى مرتضى علي– أستاذ علم الإجتماع، ووكيل كلية الآداب، جامعة عين شمس، لذا تتقدَّم الباحثةُ بخالص الشكر والتقدير لسيادته على الموافقة على قبول مناقشتي، وجزاه الله عَني خيرَ الجزاء.

كما تعبِّر الباحثة عن امتنانها البالغ لأسرةِ قسمِ علم الإجتماع بالكلية، على تَعاونهم وتشجيعهم لي خلال فترات البحث،.

كما تتوجَّه الباحثةُ بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخصُّ بالشكر الأستاذ/ أحمد بن عبد الله سالم الحرمي من مدينة مسقط؛ بسلطنة عُمان، على الجهود المضنية التي بذلها معي لإتمام هذا العمل. كما أشكر الأستاذة/ خديجة بنت خلفان الشيدي، من غرفة تجارة وصناعة عُمان/ فرع صُحار،على مساعدتها لي في الميدان.

كما أشكر مسؤولي المجلس الأعلى للتخطيط، والمركز الوطني للمعلومات بسلطنة عمان، وغرفة التجارة والصناعة في مدينة صُحار ومدينة مسقط، كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان لجميع المسؤولين على مشاريع التنمية المُستدامة في ولاية صحار(الميناء، والمطار، وطريق الباطنة الساحلي، والطريق السريع الذي يربط صُحار بمسقط، ومصفاة صُحار، ومصانع صُحار)؛ على ما أمدوني به من بيانات ومعلومات كانت عونا لي على سُرعة إنجاز هذا البحث. كما أشكر أيضا مسؤولي المكتبة المركزية بجامعة عين شمس، والمكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس؛ على مساعداتهم الجمَّة في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الرسالة.

كما أتقدَّم بخالص شكري واحترامي وتقديري لأسرتي الكريمة وأخص بالشكر: زوجي المحترم الأستاذ: حسن بن جمعة بن حسن المرزوقي، وفلذّات كَبدي ونبراس رحمتي من الله تعالى؛ أبنائي الأحباء: " محمد ، ويزن، وعبد الرحمن، وسبأ "، وأبي الحبيب (عمِّي): سليمان بن أحمد بن سليمان البلوشي، ووالدتي الكريمة(جدَّتي): فاطمة بنت علي بن محمد البلوشي، وعمَّتي العزيزة: خديجة بنت أحمد بن سليمان البلوشي، وأخوتي وأعمامي وأخوالي وصديقاتي الكريمات؛ منهم: (مريم بنت عبد الله الدبدوب ، ميمونة بنت سليمان البلوشي، شريفة بنت ابراهيم الشيزاوي، فاطمة بنت علي الشيزاوي)، وأهلي ومعارفي وكل أحبابي؛ فقد أمدُّوني بفيضٍ من الرعاية، والتفاؤل المستمر، والتشجيع، والمساعدة المستمرة لإتمام هذا العمل فلهم منى كل تقدير واحترام، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل مَن كان مَعي (أهالي مَدينتي الحَبيبة: صُحار)، كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لأهلي وناسي وأحبابي من وطني العزيز جمهورية مصر الحبيبة على ما قدموه لي من تعاون وتشجيع مخلص أخوي وهذا ليس بغريب على أهل هذا الوطن السامي بسمو وقيم ومبادئ أهله العظيمة، والذي يتشرَّف كل من يعيش ويتعايش في ظل أمنه وحكومته الرشيدة، كما أشكر كلِّ من كان معي في كل مَكانٍ فيه عَزيز؛ ودعا لي المَولى بالنَّجاح والتوفيق وإن لَم أَكُن أَعلم بهِ.

وأخيرًا يأتي شكري العَميق لقائد النَّهضة العُمانية: مولاي حَضرة صاحب الجلالة/ السلطان قابوس بن سعيد، كل الشكر والتقدير والعرفان على جُهودهِ المَضنية لتوفير الحياة الكريمة للمواطن العُماني، وحرصه على تنميته فكرَّيًا وثقافيًا، ودفعهِ عَجلَة التنمية والتقدم في بلادنا الحبيبة عُمان.

والله ولى التوفيق ،،،،

الباحثة

إهـــــداء

يا مَن استَمِدُّ بِذِكرِها حِكمتي وعِلمي (جَعلك الله من أهل الفِردوس دونَ حِساب: آمين) ، يا مَن هي النور والتوجيه لطَريقي المُستَقيم لهِدايتي نَحوَ طاعتي لرَبي دونَ سِواه، إلى يَنبوعِ الصَّبرِ وحُسنِ الخُلُق والتفاؤل والأَمَل، إلى من فَقدتها جسدَا ورُوحها خالدة في روحي : فاطِمة بنت عَلي أحمد سالم اليماني.

يا مَن أَحمِلُ اسمُكَ بِكُل فخر، يا مَن افتقِدُكَ منذُ الصغَر(جَعلك الله من أهلِ الفِردوس دونَ حِساب: آمين)، يا مَن يَرتَعِشُ قَلبي لِذِكركَ، يامَن هو قدوتي في التحمُّل والتفاني والعطاء دون حدود، يا مَن هو نبراس في التواضُع والتسامح دون تَمييز بينَ قَريب أو غريب، يا مَن أودَعتني لله دونَ سِواه " أبي " : محمد بن أحمَد بن سُليمان البلوشي.

إلى مَن آثَرني عَلَى نفسِه وعلمني الحُب والعَطاء دونَ مقابِل ، إلى مَن أرضَعَتني الحُب والحنان ، إلى بلسَم الشِّفاء، إلى القَلب الناصِع البياض " جَدَّتي وأُمي الحَنون " : فاطِمة بنت عَلي بن محمد البلوشي.

إِلَى مَلاكي في الحَياة ، إِلَى مَعنى الحُب والحنان والتفاني ، إلى بَسمة الحياةِ وسر الوجود ، إلى مَن كلله الله بالهيبَة والوَقار، إلى مَن عَلمني العَطاء بدون انتظار، إلى مَن أحياني بالتَّفاؤل والأمَل والتشجيع الدائم" عَمي وأَبي الحَنون " : سُليمان بن أحمد سليمان البلوشي.

إلى الروح التي سَكَنت رُوحي ، إلى من له الفَضل بعد الله في التشجيع والعَطاء، إِلَى من مَنحني الثقة وجعل من خشيتي لربي سر إيماني الخَفي ، إِلَى من غَرس في ذاتي التَّحَدي والصمود لتَحقيق ذاتي " زوجي " : حَسن بن جمعة بن حَسَن المرزوقي
{ لكم مني جميعا تقديراً واحترمًا أَبَد الحَياة }.

المقدمة:

أدركتْ مُختلف دول العالم منذ فَترة طويلة أهميَّةَ التَّنمية الإقتصادية المُعتمدة على مبدأ التَّنوع الإقتصادي، وعدم الإقتصار على نشاط اقتصادي واحد؛ لمواجهة الأزَمات الإقتصاديَّة والإجتماعية، وقد اتَّجهت دول مجلس التَّعاون الخليجي خلال الثلاثة العقود الأخيرة إلى آليات التَّنويع الإقتصادي، وعدم الإقتصار على مورد النفط فقط في التَّنمية، استنادًا إلى تنويع مصادر الدَّخل على المستويين العام والفردي.

للوصول إلى تحقيق هذا الهدف، لجأتْ الدُّولُ الخليجية – كغيرها من دول العالم – إلى انتهاج استراتيجيات تأسيس المشروعات الإقتصادية المعتمدة على توسيع رقعة التصنيع، وإنشاء مشروعات اقتصادية أخرى، إلى جانب مشروعات النفط.(يوسف الصايغ، ١٩٩٢: ص ١١٢). وتحقيقًا لذلك انتهجت الدولُ الخليجية النَّهج السائد في دول العالم المعتمد على تأسيس المجمَّعات الإقتصادية، والتجمعات التكنولوجية، سعيا نحو تأسيس مجتمع الإقتصاد قائم على المعرفة، ولما تمتلكه هذه التَّجمُّعات الإقتصادية والتكنولوجية من ميزات استثمارية.

ترجع أهمية تنويع المجالات الإقتصادية إلى أنها:

١. تَسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي.
٢. تسهم في رفع مستوى المعيشة.
٣. تسهم في التَّصَدي للفقر والبطالة.
٤. تساعد المواطنين على الإنخراط في مجالات التنمية.

فوائد المشروعات الإقتصادية:

إنَّ الإعتماد على نهج تأسيس المشروعات الإقتصادية الكبرى، يزيد من احتمالات تقليل مستويات الفقر، إذ تُتيح فرصًا أكثر تنوعاً للمشاركة في الأسواق الخارجية، وتوسيع الخيارات أمام المُستثمرين لإختيار مجال الإستثمار، ومن ثم تفعيل قدرة التجمعات الإقتصادية الكبرى على استخدام المَوارد المحلية (البشرية والمادية)، وتنشيط أساليب الإنتاج لدى السُّكَّان المحليين وتطويرها، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية المجتمعات المحلية، ورفع مستوى المعيشة.

تجدر الإشارة إلى أنَّ المشروعات الإقتصادية الكبرى وتطورها، لا يتوقف عند مجرد العائدات المباشرة: اجتماعيًا واقتصاديًا كتطوير مباشر لمَصادر الدَّخل، وزِيادة الثروة، ورفع المستوى المعيشي، وزيادة الناتج القَومي، بل يقود التخطيط للمشروعات التنموية الكبرى أيضاً إلى تَحقيق عائداتٍ غير مباشرة: كإعادة تنظيم المناطق السكنية، والإستقرار الإجتماعي، والتحضّر، وإنشاء وتَطوير مُؤَسسات ثقافية وفنية متنوعة، وتَغيير البناء الهيكلي للمدينة، والسَّماح لمُختلف الشّعوب بالتفاعل والإحتكاك الثقافي، ومن ثمَّ التلاقُح الثقافي، والإشتراك العالمي في إنتاج السلع والخدمات و الفنون (www.altechnoiogya.com).

لا شكَّ أن التطوّر المستمر في التخطيط لتأسيس المشروعات الكبرى، يصاحبه نموٌ متزايد في كافة الخدمات الأساسية، بإعتبارها دعائم نجاح مشروعات التنمية واستدامتها، وجذب

الإستثمار إلى محيطها المكاني، ومن أهم التطورات المصاحبة لتلك المشروعات، تأسيس المطارات الدولية، ومد أنابيب المياه والصرف الصحي، وتطوير الطرق السريعة، وخدمات الكهرباء، وغيرها من الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية؛ وكل ذلك يقود إلى إحداث تنمية شاملة في المنطقة، ويؤدي إلى تنمية شاملة من خلال اندماج السكان المحليين في مشروعات الإنتاج والتنمية، وتقليل عمليات التهميش الإجتماعي، وامتصاص التوترات الإجتماعية، واستغلال الطاقات البشرية المعطّلة.

- مدخل تكوين الإقتصاد العماني.

على مستوى سلطنةُ عُمان؛ فإنه مع بداية النهضة العُمانية منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ومع تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، انتهجت سلطنة عمان النهجَ التنموي الشامل، بالإعتماد على التخطيط الإستراتيجي طويل المدى، ومنذ ذلك الحين، تسير السلطنة بخطوات محسوبة نحو تطوير مفهوم الدولة الحديثة، وتطوير مؤسساتها في مختلف المجالات؛ حيث تحققت على أرض السلطنة نقلةٌ كبيرةٌ في شتى المجالاتِ السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مما جعل سلطنة عمان نموذجاً تنموياً ناجحاً يشار إليه إقليمياً ودولياً.

ولأن الحاضر من الإنجازات في شَتى المجالات هو ثَمرة ما تم بذله من جهود خلال السنوات الماضية، فقَد شهدت التنمية العُمانية نجاحات تجسدت في العديد من الصروح الإقتصادية المُنتشرة في كافة أقاليم سلطنة عُمان.

كما أنَّه من خِلال السَّعي المُتواصل، والعَزم المستمر، والإرادة الصلبة استطاعت سياسات السلطنة أن تصل بإنجازاتها إلى مستوى متقدم عالميًا، وذلك حسب تقدير الكثير من المنظمات الدولية المتخصصة؛ حيث استطاع الإقتصاد الوطني العماني فى إطار استراتيجية التنوع الإقتصادي أن يبنى قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تؤهله لمواجهة متطلبات وتحديات مرحلة العولمة والإنفتاح الإقتصادي، وذلك من خلال إقامة العديد من المشاريع الصناعية التي تَعتمد على الغاز الطبيعي العُماني، وكذا المشاريع السياحية؛ حيث فتحت السلطنة أسواقها للمستثمرين بهدف الإستفادة المتبادلة واستغلال المناخ الإيجابي الذي تتمتع به السلطنة في كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والسياحية والصناعية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بالتفاعل العالمي (جاسم حسين،٢٠١٣ :٣-٥).

اتَّخذت حكومة السلطنة فى هذا المجال العديد من الإجراءات لتَحسين مناخ الإستثمار وجذب الإستثمارات المحليّة والأجنبية؛ وذلك من خلال المشاركة في العديد من مشروعات التنوع الإقتصادي التي يجرى تنفيذها حاليًا، والمتمثلة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلّى والأجنبي، وتنمية قطاعات السياحة والصناعة ولا سيما الصناعة السمكية، وتشجيع عمليات التصدير، إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والمحافظة على استقرار الأسعار التي تَخدم جميع الأطراف، وتلبّي في الوقت نفسه الكثير من المتطلبات. كما استطاعت السلطنة أن تُرسي وتشْيِّد ركائز راسخةً للإقتصاد المتنوع ، والقادرة على التطور الذاتي، حيث تشهد المرحلة

الحالية نقلة نوعية في حجم وطبيعة المشاريع الإقتصادية الصناعية والسياحية؛ هدفها إيجاد أكبر قدر ممكن من التنوّع في الإقتصاد العُماني غير المعتمد على النفط بوصفه مصدرًا أساسيًا ووحيداً، فمن الحقائق العلمية الثابتة أنه لا يمكن يقوم الإقتصاد على منتج واحد، وأن ذلك من مؤشرات التخلف الإقتصادي.

.(–sharq.comwww.al)

اهتمام الحكومة العُمانية بتوفير البنية الأساسية؛ كميناء صُحار الصناعي، والمناطق الصناعية، وإنشاء المناطق الحرة، ومشاريع البُنية الأساسية لقطاع السياحة، وغيرها ساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد. كما أن انضمام السلطنة إلى عدد من المنظّمات الدولية ومنها منظمة التجارة العالمية، ساعد على تهيئة الظروف أمام القطاع الخاص ليكون قادراً على التعامل مع متطلبات التحرير الكامل للأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وفي الوقت نفسه إعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات لتتماشى مع متطلبات العَولمة، والإندماج في الإقتصاد العالمي.

سَعتْ السلطَنة– في إطار التنويع الإقتصادي المرتكز على الصادرات – إلى العمل على استغلال مواردها الطبيعية وتصنيعها ولا سيما الغاز الطبيعي، والى زيادة القيمة المُضافة لتلك الموارد؛ حيث كثّفتْ الحكومة جهودَها للترويج لذلك، وأثمرتْ تلك الجهود عن توقيع اتفاقيات لإنشاء بعض المشاريع الصناعية الكبرى في ولاية صُحار، مثل: مشروع مصفاة صُحار، ومشروع البولي بروبلين، ومشاريع اليوريا والأمونيا، ومشروع الميثانول ومصهر الألمنيوم، ومشروع الصلب والحديد، وغيرها من المشاريع إضافة إلى مشروع الأسمدة في ولاية صور، ومشروع شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال، وصاحب ذلك تأسيس المناطق الإقتصادية، ومناطق الخدمات اللوجستية، التي تتضمن عديدًا من المشروعات الإقتصادية الكبرى، والمشروعات الإستراتيجية التي تعوّل عليها حكومةُ السلطنة في المحافظة على معدّلات التّنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ماهي المبادئ الأساسية الرئيسية للتنمية المستدامة؟

تتناول التنمية المُستدامة والمتكاملة جوانب رئيسية ثلاثة، مع ما يتفرَّع عنها ، وهذه الجوانب هي: الجانب الإقتصادي، والجانب الإجتماعي، والجانب الإنساني، والتي بالضرورة تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود؛ وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن.

وتتمثَّل المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوِّن المقومات السياسية والإجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها، في الآتي:

١– الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

٢– التمكين: منح وتسهيل إمكانية المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع في صنع القرارات أو التأثير عليها.

٣- حُسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

٤- التضامن: ويكون بين الأجيال من ناحية وبين كل الفئات الإجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى من ناحية أُخرى.

- **هدف الدراسة .**

جاء الهدف من الدراسة الحالية في الكشف عن: الآثار الإجتماعية والإقتصادية المترتبة على المشروعات التنموية المستدامة، ومدى تأثيرها على الأسرة العُمانية في مدينة صُحار؛ ووصولاً لهذا الهدف، حاولت الدراسة تحقيق التالي:

١. رَصد وتوصيف منظومة المشروعات التنموية الوطنية الكبرى المُقامة في مدينة صُحار.
٢. الوقوف على مدى وعي الأسر العمانية في مدينة صُحار بهذه المشروعات، ومدى إدراكهم لأهميتها وتأثيرها على الإقتصاد المحلي، وموقفهم منها بالنسبة لمناطقهم المحلية.
٣. الكشف عن التأثير الإقتصادي لهذه المشروعات على الأسرة في مدينة صُحار.
٤. التعرف على التأثير الإجتماعي لهذه المشروعات على الأسرة العمانية بمدينة صُحار.
٥. رصد الآثار السلبية – بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا – المترتبة على نمو المشروعات الاقتصادية على الأسرة في مدينة صُحار.
٦. التوَصُّل إلى تَصَوُّر مُقتَرَح للتقليل من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية على الأسرة في مدينة صُحار ، للمشروعات الإقتصادية الكبرى – شمال الباطنة، لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في السلطنة.

- **منهجية الدراسة.**

اعتمدتْ الدراسَة على المنهج الوصفي التحليلي، استنادًا إلى طريقة المسح الإجتماعي بالعينة. وقد تحَدد مجتمعُ الدراسة في مركز ولاية صُحار. واعتمدتْ الدِّراسَة على العَينة العّمدية بطريقة الحصَّة، وبلَغَ حجمَها ٣٠٠ مفردة من الأسر. وتمَّ جَمع البيانات بإستِخدام أداة الإستبِيان.

- **هيكل الدراسة.**

جاءّت فصول الدراسة مقسَّمة على النَّحو الآتي:

- **الفصل الأول:** يتضمن عرض وتحليل الإستراتيجية المَنهجية في دراسة المشروعات التنموية المستدامة.
- **الفصل الثاني:** يتضمن عَرض وتَحليل التراث البَحثي السابق في دراسة التنمية، والتنمية المستدامة، والمشروعات التنموية.
- **الفصل الثالث:** يتضمن عَرض وتحليل المداخل النظرية في تحليل وتفسير تأثير المشروعات التنموية المستدامة على الحياة الإجتماعية للأفراد والأسر والمجتمع.
- **الفصل الرابع:** يتضمن عرض لأهم المشروعات التنموية في سلطنة عُمان، وخاصة ولاية صُحار، وأهم المشروعات الإقتصادية الواعدة في سلطنة عُمان ونتائجها الإقتصادية.
- **الفصل الخامس:** يتضمن عَرض وتَحليل الوعي الإجتماعي بالمشروعات الإقتصادية في ولاية صُحار.
- **الفصل السادس:** يتضمن عَرض ومُناقشة الآثار الإقتصادية لمشروعات التنمية الكبرى في ولاية صُحار.
- **الفصل السابع:** يتضمن عرض وتَحليل الآثار الإجتماعية والثقافية والبيئية المترتبة على تاسيس نمو المشروعات الإقتصادية في ولاية صُحار.

المحتـــويات

المحتـــوى	الصفحة
الفصل الأول : **الإستراتيجية المنهجية لدراسة المشروعات التَّنموية القومية والتَّنمية المُستدامة**	٢٠
تمهيد :	٢١
أولًا : مشكلة البحث.	٢٢
ثانيًا : أهمية البحث.	٢٤
ثالثًا : أهداف البحث وتساؤلاته .	٢٥
رابعًا : تعريف المفاهيم الأساسية.	٢٧
خامسًا : الإطار النظري للبحث.	٣٩
سادسًا : الإجراءات المنهجية للبحث.	٤١
الفصل الثاني **الآثار الإجتماعية والاقتصادية للمشروعات التَّنموية: تحليل نقدي للدراسات السابقة**	٤٩
تمهيد :	٥٠
أولًا: دراسات تناولت التَّنمية المُستدامة.	٥١
ثانيًا: دراسات تناولت الأثر الإقتصادي للتَّنمية المُستدامة.	٥٧
ثالثًا: دراسات تناولت الأثر الإجتماعي للتَّنمية المُستدامة.	٦٩
رابعًا: الدراسات السابقة حول المشروعات التَّنموية، وتأثيراتها الاجتماعية والإقتصادية.	٧٧
خامسًا : دراسات تناولت دور المشروعات الإقتصادية في تحقيق التَّنمية المُستدامة	٨٢
الفصل الثالث **المداخل النظرية في دراسة المَشروعات الإقتصادية الكبرى وعلاقتها بالتَّنمية المُستدامة**	٨٩
تمهيد :	٩٠
أولًا: نظرية أقطاب النمو.	٩٠
ثانيًا: مدخل التَّنمية حرية: رؤية أمارتيا صن.	٩٥